الأمم المتحدة

E/CN.6/2017/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 March 2017
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الحادية والستون

١٣-٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغيّر

الحوار التفاعلي الرفيع المستوى فيما بين الوزراء بشأن إقامة تحالفات لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير

موجز مقدم من الرئيس

١ - في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، عقدت لجنة وضع المرأة حوارا وزاريا رفيع المستوى بشأن إقامة تحالفات لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير، وذلك في إطار مناقشة الموضوع ذي الأولوية "تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير". وتبادل المشاركون في الحوار التفاعلي الرفيع المستوى الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة المتصلة بهذا الموضوع.

* E/CN.6/2017/1.

17-04504 (A) 220317 230317

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وتولى أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة، رئاسة الحوار التفاعلي الرفيع المستوى وإدارته. وافتُتح الاجتماع بكلمة استهلالية أدلى بها الرئيس. وتبادل الوزراء والمسؤولون الرفيعو المستوى من ٢٣ دولة عضوا الآراء المتعلقة بالممارسات الجيدة، والطرائق والمبادرات الجارية والمقررة، والجهود المبذولة لإقامة تلك التحالفات. وأسهم ستة ممثلين من منظمات غير حكومية ونقابات عمالية بآرائهم في الاجتماع إلى جانب منظمة العمل الدولية. واختُتم الحوار بملاحظات ختامية أدلى بها الرئيس وتضمنت النقاط البارزة التي تناولها الحوار.

التحديات التي تعترض تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير والاستراتيجيات لمعالجتها

٣ - وجه المشاركون الانتباه إلى التحديات المستمرة التي تواجهها المرأة في عالم العمل الآخذ في التغير، وأعربوا عن شواغلهم إزاء استمرار الفصل المهني، والطابع غير المستقر للعمل غير الرسمي المتاح للمرأة واتساع نطاقه، ووجود نسبة عالية من النساء في الوظائف المتدنية الأجر وغير المستقرة، في ظل ضآلة أو انعدام فرص الحصول على عمل لائق أو حماية اجتماعية، وعدم كفاية الفرص المتاحة للمرأة للاستفادة من فوائد العولمة والتطورات التكنولوجية والرقمية.

٤ - وأشار المشاركون إلى أن توفير الرعاية غير المدفوعة الأجر ومزاولة العمل المنزلي يشكلان عبئا غير متكافئ تتحمله المرأة ويؤثران تأثيرا كبيرا على مشاركتها في سوق العمل. وقالوا إن هذا العمل لا يُدرج في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان. وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء الأثر الناجم عن التنميطات الجنسانية والممارسات والمعايير التمييزية على مشاركة المرأة في القوة العاملة، لأسباب تشمل المسؤوليات الأسرية. واتفق المشاركون على ضرورة اتخاذ تدابير لدعم المرأة في تحقيق التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية، ومن ثم تمكينها من المشاركة في عالم العمل مشاركة كاملة.

٥ - وأشار المشاركون أيضا إلى استمرار التفاوتات سواء في الحصول على الفرص التعليمية أو تحقيق الإنجاز التعليمي، مما يؤثر على دخول المرأة إلى سوق العمل ومشاركتها فيه. ووجه المتكلمون الانتباه أيضا إلى أشكال العنف والمضايقة، ولا سيما في عالم العمل، باعتبارها تشكل عقبة أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة. ورأوا أن منع تلك الممارسات والقضاء عليها يُعدّان من العوامل الرئيسية لتقدم المرأة وتحقيق إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية الكاملة وتمتعها التام بها، بما في ذلك حقوقها في التعليم والعمل والاستقلال.

٦ - وأشار بعض المشاركين إلى أن النساء اللواتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، من قبيل النساء في الأرياف، والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، والمثليات ومزدوجات الميل الجنسي والمغايرات لهويتهن الجنسية والمخنثات، والنساء ذوات الإعاقة، قد يُتركن خلف الركب، وهن بحاجة إلى اهتمام خاص. وتناول المشاركون الآثار الضارة الناجمة عن النزاعات، والتحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد انتهاء النزاع ومسألة تغير المناخ والكوارث الطبيعية على عملية التنمية للجميع، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات.

٧ - وشدد المشاركون على ضرورة وضع أطر معيارية وقانونية وسياساتية متينة تراعي الفوارق بين الجنسين من أجل النهوض بحقوق المرأة في عالم العمل، وتنفيذها تنفيذا فعالا. وفي هذا الصدد، دعوا إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

إقامة تحالفات لتمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغير

٨ - أكد المشاركون على أهمية إقامة تحالفات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمجتمعي من أجل التصدي للتحديات ودعم تمكين المرأة اقتصاديا. وعلى الصعيد العالمي، أتاحت لجنة وضع المرأة قوة دفع حاسمة للعمل، وقدمت كيانات الأمم المتحدة الدعم والمساعدة التقنية بغية تعزيز مشاركة المرأة في عالم العمل. وأسهمت الجهود المتعددة الأطراف والحملات العالمية، على سبيل المثال، في الترويج لتحقيق الأجر المتساوي عن العمل المتساوي أو العمل المتساوي القيمة. ويراد بهذه المساعي أيضا وضع معايير دولية بشأن إنهاء العنف والمضايقة ضد النساء والرجال في عالم العمل.

٩ - ومن بين الأمثلة المتوافرة على سبل تمكين المرأة في عالم العمل، أُشير إلى قوانين العمل المراعية للفوارق بين الجنسين، والسياسات والتدابير الرامية إلى إنهاء التمييز والعنف على أساس نوع الجنس. وقدم العديد من المشاركين أمثلة على الجهود المبذولة من أجل تحسين التوازن بين العمل والأسرة وتقليص العبء غير المتكافئ التي تتحمله المرأة في توفير الرعاية غير المدفوعة الأجر ومزاولة العمل المترلي. وذُكرت من بين الوسائل الفعالة لتعزيز تمكين المرأة اقتصاديا إجازة الأبوين الإلزامية والمدفوعة للرجل والمرأة على السواء، والسياسات المراعية للأسرة، وخدمات ومرافق رعاية الطفل الجيدة والميسورة الكلفة، وتوفير الوجبات المدرسية للأطفال، وترتيبات الدوام المرنة، وتقديم المعاشات التقاعدية.

١٠ - وقدم عدد من المشاركين أمثلة على سياسات الحماية الاجتماعية، ولا سيما في القطاع غير الرسمي، من أجل تعزيز مشاركة القوة العاملة النسائية، رغم أن بعض المشاركين أعربوا عن قلقهم إزاء التكاليف المرتفعة المترتبة على هذه السياسات، وأشاروا إلى ضرورة توفير تمويل إضافي من المجتمع الدولي بهدف وضعها.

١١ - وقُدمت أمثلة على نجاح الشراكات الثلاثية القائمة بين الحكومات ونقابات العمال ورابطات أرباب العمل. وأكد المتكلمون الدور الحاسم الذي تؤديه النقابات في تأمين حق المرأة في العمل وكفالة الحقوق في العمل، وفي تحسين حالة المرأة العاملة في الاقتصاد غير الرسمي وفي مجال توفير الرعاية والعمل المترلي، وفي قطاع الخدمات. وأكدوا مجددا أهمية التفاوض الجماعي من أجل تحسين ظروف العمل، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالصحة والسلامة، وتحقيق المساواة في الأجر، وكفالة الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية للعمال. وأشاروا أيضا إلى إسهام النقابات في تعزيز الحوار الاجتماعي.

١٢ - وسلط المشاركون الضوء على دور الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين في ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات والوكالات الحكومية على جميع المستويات. ورأوا أن هذه الآليات تُعتبر شراكات حاسمة، وأشاروا إلى تعاون الآليات مع الوزارات التنفيذية من أجل تحسين حالة المرأة العاملة وصاحبة المشاريع الحرة. ونوّهوا بعملها أيضا مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وأشادوا بوجه خاص بالعلاقات الهامة التي تقيمها مع المجتمع المدني والمنظمات المحلية.

١٣ - ورأى المشاركون إن إقامة تحالفات قوية بين القطاعين العام والخاص تكتسي أهمية بالغة لتمكين المرأة اقتصاديا. وقُدمت أمثلة على مؤسسات أدمجت المنظورات الجنسانية في السياسات الخاصة بها، إما من أجل الامتثال للتشريعات المعمول بها أو عن طريق ترتيبات طوعية. وذُكر أن العديد من البلدان قدمت حوافز لتشجيع الشركات على وضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية في العمل، منها المعاملة التفضيلية في سياسة المشتريات العامة، وتطبيق أسعار فائدة أدنى على القروض، والتوقيع على بياض، والشهادات والجوائز الممنوحة للشركات التي تحقق أهداف المساواة بين الجنسين. ونُوه بنظم الحصص لزيادة عدد النساء في المناصب القيادية وفي مجالس إدارة الشركات. وأشار المشاركون إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في كثير من الأحيان في إطار مساءلة الحكومات والجهات في القطاع الخاص عن سياساتها وممارساها المتعلقة بتمكين المرأة اقتصاديا.

١٤ - وأكد المشاركون أن زيادة الاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعزيز فرص حصول المرأة على الموارد والائتمانات المالية، وتحسين إلمامها بالأمور المالية، واعتماد سياسات وميزنة الاقتصاد الكلي المراعية للمنظور الجنساني، كلها عوامل أسهمت في تحقيق نتائج ملموسة. وأدى التعاون فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين إلى زيادة الاستثمار في القدرات التكنولوجية ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية لدى النساء والفتيات، والنهوض بالتعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المهني، بغية إعداد المرأة للعمل في شتى الميادين بما يشمل الأسواق التي تسجل نموا سريعا والقطاعات غير التقليدية.

١٥ - وجرى التركيز على إقامة تحالفات من أجل تعزيز ودعم فرص حصول المرأة على الموارد في المدن والأرياف على قدم المساواة مع الرجل. فقد أقام عدد من الحكومات شراكات مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتدريب النساء وتنمية مهاراتهن في استخدام التكنولوجيا وإدارة الأعمال، وكذلك مع المؤسسات المصرفية والتمويلية من أجل توفير إمكانية الحصول على الائتمانات والقروض والخدمات المصرفية الأخرى، ولا سيما في المناطق الريفية. وأكد المشاركون أن برامج التنمية الهادفة إلى تحسين حصول المرأة على خدمات صحة الأم والطاقة والمياه والتكنولوجيا والأرض والسكن تسهم في تمكين المرأة اقتصاديا.

١٦ - وشدد بعض المشاركين على أهمية صحة المرأة الإنجابية وإعمال حقوقها الإنجابية وتحكّمها بجسدها، باعتبارها من العوامل الأساسية لتمكينها اقتصاديا. وجرى التركيز في هذا السياق على الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج المبكر والزواج بالإكراه وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وجرت الإشارة إلى الدور الإيجابي للشراكات بين الحكومات والجهات الفاعلة الدينية والثقافية وغير التقليدية في النهوض بهذه المساعي. وأكد المتكلمون أيضا على أهمية استفادة الجميع من التثقيف الجنسي الشامل، ومشاركة الرجال والفتيان في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.